جامعة القاهرة
كلية الحقوق

معيار التعسف في استعمال الحق

رسالة مقدمة من
محمد شوقي السيد
للحصول على درجة دكتور في الحقوق

لجنة الحكم :

الاستاذ الدكتور عبد الودود يحيى	أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة	رئيسا
الاستاذ الدكتور توفيق حسن فرج	أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة الاسكندرية	أعضاء
الاستاذ الدكتور نعمان خليل جمعه	أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة والمشرف على الرسالة	أعضاء

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

معيار التعسف في استعمال الحق

رسالة مقدمة من
محمد شوقي السيد
للحصول على درجة دكتور في الحقوق

لجنة الحكم :

الاستاذ الدكتور عبد الودود يحيى	أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة	رئيسا
الاستاذ الدكتور توفيق حسن فرج	أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة الاسكندرية	أعضاء
الاستاذ الدكتور نعمان خليل جمعه	أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة والمشرف على الرسالة	أعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

"..وَعَلَّمَكَ مَالَمْ تَكُنْ تَعْلَمْ
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا"

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى :

والـــدىّ .. وأســـاتـذتى الأجـــلاء

أصـدقـائى .. وزمـــلائى الأعـــزاء

زوجـتى .. وابنـتىّ جـيهان وشـيرين

الـلاتى تحـمّلن العنـــاء .

أقـدم هـــذا العـــمل لـمسـة

عرفـان وتقـدير ووفـــاء .

محمد شوقى السيد

مقدمة

١ ـ فلم يعد فى حاجة الى بيان ، تنازع الأفراد وتنافسهم فى واقع الحياة ، لما جبلت عليه الطبيعة البشرية من أنانية وأثره ، وهو واقع اجتماعى قائم بالفعل ، ويبدو الصراع شديدا اذا منح الأفراد فى المجتمع سلطة ، يمارسها كل منهم بحرية تجاه الآخر ، وهنا يفرض ذات الواقع الاجتماعى ـ ملحا ـ ضرورة تنظيم هذه السلطات وضبط حدودها والا فسدت الأرض ومن عليها .

ويسعنا اثبات هذا القول بدراسة واقع الحياة العملى وهو واقع تذخر به الحياة ، أو دراسة ما قاله العلماء والفلاسفة أيا كانت مذاهبهم ونظرياتهم ، ولكننا سنتدلل على ثبوت ذلك ، بقول خالق الخلق جميعا ، فقد قال تعالى « **وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، ولكم فى الأرض مستقر ومتاع الى حين** » (١) واذا كان الحال كذلك منذ أن هبط البشر على هذه الأرض ، واتبع كل منهم حقه تجاه الآخر وفقا لهواه ومشيئته لأدى ذلك الى افساد الأرض ومن عليها ، وهو ما أكده العزيز الحكيم فقال تعالى « **ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن** » (٢) ، وفى ضوء هذه الحقائق الثابتة بلا جدال فانه ينبغى تقييد الحقوق ، والرقابة على استعمالها كبحا لجماح أصحابها ، ودرءا للفساد .

---

(١) سورة البقرة آية ٣٦ ـ

(٢) سورة المؤمنون آية ٧١ .

الحق والتعسف والمصلحة : ثلاثة عناصر موضوع هذه الرسالة :

٢ ـ فليس بخاف على أحد أن فكرة الحق قد صارت لازمة للانسان لزومه لها ، لذلك فقد باءت بالفشل كل محاولة للنيل منها ، فتعد دراسة مشاكل الحق جوهر الدراسات القانونية كلها ، ولن يسعنا بطبيعة الحال ، أن نخوض فيها جميعا لأننا فى مجال بحث متخصص ٠

واذا كنا لن نخوض فى مشاكل الحق كلها الا اننا سنبحث فى قلب مشاكل الحق ذاته ، فى التعسف فى استعمال الحق ، اذ كما ذهب بحق الأستاذ ريبير Ripert الى أن مشكلة التعسف ليست مشكلة فنية أو قانونية مستقلة ، وانما هى مشكلة الحق الشخصى ذاته (١) ٠ لهذا كان من المقدمات الكلامية اللازمة أن نعرض لفكرة الحق قبل الخوض فى مشاكل الحق ذاته ، فنلم بمصادر الحق وماهيته ، ذلك أن فكرة الحق اذا كانت دراستها تمثل الجانب الفلسفى ، فان دراسة التعسف تمثل جانبها العملى (٢) » ٠

الا انه كما يثور تساؤل عن ماهية الحق ، فانه يثور التساؤل كذلك عن ماهية التعسف ، وعما اذا كانت الحقوق قد تقررت للأفراد عبثا ، أم أن لها غاياتها ، واذا كان الأمر الأخير مؤكدا ، فهل تحقيق المصالح تعد غاية لها ، فتمنح الحقوق للأفراد بغية تحقيق مصالحهم ، واذا كانت غاية الحقوق تحقيق المصالح ، فهل يمكن لهذه الغاية ، وبها أن تؤدى دورا فى تقييد الحقوق ، وفرض رقابة على استعمالاتها ، من أجل هذا كان موضوع دراستنا يقوم على ثلاثة عناصر ، الحق والتعسف والمصلحة وهكذا يؤدى بنا بحث مشكلة التعسف الى الاتساع بها مرة أخرى ، عودة الى الحق ، والتعسف والمصلحة ، وهو ما ينبغى معه تحديد دلالة كل عنصر من هذه العناصر التى نعنى بها فى دراستنا هذه لما تتسم به من ابهام وتعدد معانى كل منها ٠

---

١ ـ Ripert, Georges : Abus ou relativité des droits, R.C.L.J., 1929, p. 61.

٢ ـ دكتور نعمان جمعة أثناء مناقشة رسالة دكتوراه موضوعها « التعسف فى استعمال حق الملكية » مقدمة من د٠ سعيد العراقى ، بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨ جامعة القاهرة ٠

فهرس تحليلي

	نبذة	صفحة
مقـــــدمة	١	٧
منهج البحث وخطة الدراسة	٦	١٥
فصل تمهيدي : في بيان مصادر الحق وماهيته	٧	١٩
المبحث الأول : في بيـــان مصـــادر الحق	٨	٢١
أولا : المصادر المادية للقانون هي «المصالح»		
ـ في الفقـــه الفرنسي	١٠	٢٤
ـ في الفقة الاســـلامي	١٢	٢٧
ـ في الفقـــه الاجتمـاعية الأمريكي	١٣	٢٩
ثانيا : مصدر المصادر الاذارية للحق هي « المصـــالح »	١٦	٣٦
ثالثا : مصدر المصادر غير الارادية للحق هي « المصالح »	١٦	٣
المبحث الثاني : في بيان مضمون الحق وماهيته		٤١
الفرع الأول : الاتجـــاهات المختلفة حول تحديد ماهيته الحق	١٩	٤٢
أولا : نظرية الارادة	٢٠	٤٢
ثانيا : نظرية المصـــلحة	٢٢	٤٤
ثالثا : نظـرية الفقيه البلجيكي دابان	٢٦	٤٨

	نبذة	صفحة
الفرع الثانى : تحليل فكرة الحق وبيان		
مضـــمونها	٢٩	٥١
المصلحة ومضـمون الحق	٣٠	٥١
المصلحة وحدود الحق	٣٤	٥٥
المصلحة وغاية الحق	٤٠	٥٩
خلاصة	٤٥	٦١
القســـم الأول		
معيار التعسف فى الفقه		
تمهيد وتقســـيم	٥٠	٦٧
حدود الحـق	٥١	٦٨
البـــاب الأول		
غاية الحق ومعيار التعسف		
الغلو فى العدل غـــلو فى الغلو	٥٤	٧١
الفصـــل الأول		
طبيعة التعسف واساسه		
استعمال الحق والمســـئولية	٥٥	٧٣
المبحث الأول : الخـــلاف الدائر حـول تحديد		
طبيعة التعســف	٥٨	٧٥
أولا : التعسف والمسئولية التقصـــيرية	٥٩	٧٦
١ ــ التعسف وتجاوز الحق	٥٩	٧٦
٢ ــ التعسف والخطـأ	٦٤	٨١
٣ ــ التعسف نوع متميز من الخطأ	٧١	٨٦

	نبذة	صفحة
ثانيا : التعسف خارج نطاق المسئولية التقصيرية :		
قصور المسئولية التقصيرية عن استيعاب حالات التعسف	٧٤	٨٩
(أ) التعسف ومبادىء النظام العام والآداب	٧٥	٩٠
(ب) التعسف والمبادىء الاجتماعية	٧٨	٩٣
ثالثا : محاولة الفقه الفرنسى النص على التعسف بعيدا عن المسئولية التقصيرية	٨٠	٩٤
المبحث الثانى : تحديد طبيعة التعسف فى التشريع المصرى		
الاحالة الى أحكام الشريعة الاسلامية	٨٧	٩٩
أولا : طبيعة التعسف وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية	٩٠	١٠١
قصور ضابط التعدى عن استيعاب حالات التعسف	٩٤	١٠٤
التعسف مبنى على قاعدة سد الذرائع	٩٥	١٠٥
ارتباط التعسف بفكرة الحق وطبيعته	١٠٠	١٠٨
ثانيا : طبيعة التعسف وفقا لأحكام القانون المدنى المصرى الجديد		
ارتباط التعسف بمبدأ نسبة الحقوق	١٠١	١٠٩
النتائج المترتبة على هذا التكييف	١٠٦	١١٣
الدور الوقائى للتعسف فى استعمال الحق	١١٠	١١٧
تطبيقات للدور الوقائى الذى تقوم به فكرة التعسف	١١٢	١١٨
الفصل الثانى		
ماهيه معيار التعسف		
تمهيد	١١٧	١٢٥
المبحث الأول : البحث عن المعايير المختلفة للتعسف	١٢١	١٢٨

	نبذة	صفحة
أولا : المعيار الشخصى	١٢٢	١٢٩
تعذر اثبات المعيار الشخصى	١٢٤	١٣١
ثانيا : المعيار الموضوعى	١٢٨	١٣٤
معياران موضوعيان للتعسف	١٢٩	١٣٥
(أ) معيار الغاية الاجتماعية (الهدف الاجتماعى والاقتصادى)	١٣٠	١٣٦
نقد معيار الهدف الاجتماعى	١٣١	١٣٦
(ب) المعيار الاقتصادى أو انعدام المصلحة المشروعه	١٣٣	١٣٨
البحث الثانى : تحديد معيار التعسف :		
عدم كفاية المعيار الشخصى	١٣٦	١٤٢
استبعاد معيار الغاية أو الهدف الاجتماعى	١٣٧	١٤٣
المعيار الذى نراه للتعسف ينبع من فكرة «المصلحه»	١٣٨	١٤٤
مسميات اخرى لذات المعيار	١٣٩	١٤٥
خاتمة الباب الأول	١٤٣	١٥٠

الباب الثانى

معيار المصلحة وحالات التعسف

تقسيم	١٥٠	١٥٥
البحث الأول : تحديد ماهية المصلحة والتعريف بها :		
معنى كلمة مصلحة فى اللغة الأجنبية	١٥١	١٥٦
المصلحة فى اللغة العربية	١٥٢	١٥٦
المصلحة فى الفقه الاسلامى	١٥٣	١٥٧
المصلحة فى الفقه القانونى	١٥٥	١٥٩
المصلحة فكرة محايدة	١٦٥	١٦٥

	نبذة	صفحة
المصلحة فكرة مبهمة	١٦٦	١٦٦
سمات المصلحة المعنية أو المقصودة		
المصلحة فكرة غائية	١٦٨	١٦٧
وجها المصلحة بالنظر الى غائيتهـا	١٦٩	١٦٨
المصلحة فكرة غير محددة	١٧٣	١٧١
عموم فكرة المصلحة	١٧٤	١٧١
تعدد صور المصلحة نتيجة لعموميتها	١٧٥	١٧٢
المصلحة شرط فى مشروعية استعمال الحق	١٧٩	١٧٤
المصلحة تقيد اسـتعمال الحقـوق جميعا	١٨٠	١٧٥
المبحث الثانى : ضوابط معيار المصلحة	١٨٢	١٧٧
أولا : جـدية المصلحة	١٨٤	١٧٨
ثانيا : مشروعية المصلحة	١٨٨	١٨٣
تحديد معنى المشروعية	١٨٩	١٨٣

الفصل الثانى

حالات التعسف تطبيقا لمعيار المصلحة

تقسـيم	١٩٧	١٩٠
المبحث الأول : صـور التعسف فى استعمال الحق		
ثلاث صـور للتعسف	١٩٩	١٩١
أولا : غيبة المصلحة	٢٠٠	١٩٢
ثانيا : تفاهة المصلحة	٢٠٣	١٩٥
ثالثا : عدم مشروعية المصلحة	٢٠٦	١٩٨
المبحث الثانى : الموازنة بين المصالح المتعاضة		
أولا : تقسيمات المصالح والموازنة بينها فى فقه المصالح بألمانيـا	٢١٣	٢٠٣
ثانيا : تقسيمات المصالح والموازنة بينها فى الفقه الاجتمـاعى بالولايات المتحـدة الأمريكية	٢١٧	٢٠٦

	نبذة	صفحة
ثالثا : تقسيمات المصالح والموازنة بينها فى الفقه الفرنسى	٢٢٠	٢٠٩
رابعا : تقسيمات المصالح والموازنة بينها فى الفقه الاسلامى	٢٢٢	٢١١
١ ــ تقسيم المصالح من حيث قوتها فى ذاتهـــا الى ثلاث مراتب	٢٢٣	٢١٢
المرتبة الأولى : المصالح الضرورية		
المرتبة الثانية : المصالح الحاجية		
المرتبة الثالثة : المصالح التحسينية		
اهمية هـــذا التقسيم	٢٢٤	٢١٤
٢ ــ تقسيم المصالح من حيث الشمول	٢٢٥	٢١٤
مصالح عامة ــ مصالح جماعية ــ مصـــالح خاصة		
خاتمة الباب الثانى		
القسم الثانى		
معيار التعسف فى التشريع والقضاء		
تمهيد وتقســـيم	٢٢٧	٢٢٣
البـــاب الأول		
معيار التعسف فى التشريع المصرى		
احالة الى أحكام الشريعة الاسلامية	٢٣٢	٢٢٥
الشريعة الإسلامية مصـــدر تفسيرى لأحكام التعسف	٢٣٣	٢٢٧
الفصل الأول		
معيار التعسف وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية		
التعسف يستند الى طبيعة الحق	٢٣٥	٢٣١
تقييد الحق فى الفقه الاسلامى بتحقيق غايته	٢٣٧	٢٣٢

نبذة صفحة

المبحث الأول : معيار التعسف والأصول التى يقوم عليها:

أولا : الأصول التى يقوم عليهـا معيار التعسف ٢٤٠ ٢٣٥
أحكام الشريعة الاسلامية مصدرها ومعيار
تطبيقها « المصلحة » .

العدل والمصلحة من « المصحة » مصـــادر
التشريع الاسلامى فيما لا نص فيه . ٢٤١ ٢٣٦
مبدأى العدل والمصلحة يقضيان النظر فى
مآلات الافعـال ٢٤٢ ٢٣٧
أهم تطبيقات أصل اعتبار المآل
سد الذرائع وتقييد استعمال الحق بمـا
لا يضر الغير ٢٤٥ ٢٣٩
التعسف يستند الى قاعدة سـد الذرائع ٢٤٦ ٢٣٩
المعيار فى قاعدة الذرائع موضـوعى .. ٢٤٧ ٢٤٠
تقسيم الامام الشاطبى للذرائع ٢٤٨ ٢٤١

ثانيا : صور التعسف وفقـا لأحكام الشريعة
الاسلامية :

الصورة الأولى : غيبـة المصـلحة فى
استعمال الحق ــ القضاء بالتعسف عند
غيبة المصلحة ، قضاء عمر بن الخطاب ٢٥٠ ٢٤٥
الصورة الثانية : تفـاهة المصـلحة فى
استعمال الحق ، قضـاء الرسـول عليه
الصلاة والسـلام بالمعيار الموضوعى
للتعسف ٢٥١ ٢٤٧
الصورة الثالثة : عدم مشروعية المصلحة ٢٥٣ ٢٥٠

المبحث الثانى : القواعد الشرعية فى تطبيق معيـار
التعسـف ٢٥٥ ٢٥٢
١ ــ قاعـدة الضرر يزال ٢٥٧ ٢٥٣
٢ ــ قاعدة الضرر الأشد يزال بالأخف

نبذة صفحة

٣ ـ قاعدة يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عـــام

٤ ـ قاعدة درء الفاسد مقدم على جلب المصالح

٥ ـ قاعدة الضرر يدفع بقدر الامكان

٦ ـ قاعدة الضرر لا يزال بمثله

الفصل الثانى

معيار التعسف وفقا لأحكام القانون المدنى وقواعد تطبيقة

السمات المميزة للقانون المدنى الحـالى ٢٦٣ ٢٦٠

المبحث الأول : معيار التعسف وفقا لصوص القـانون المدنى ـ النصوص القانونية ٢٦٥ ٢٦٤

أولا : تحديد معيار التعسف ٢٦٧ ٢٦٥

مســـلك المشرع المصرى ٢٦٩ ٢٦٧

معيار التعسف فى القانون المدنى هو غيبة المصلحة أو الانحراف بها ٢٧١ ٢٧٠

ثانيا : صور التعسف تطبيقا لمعيـــار المصلحة ٢٧٣ ٢٧٢

١ ـ غيبة المصـــلحة فى استعمال الحق ٢٧٤ ٢٧٢

٢ ـ تفاهة المصـلحة فى استعمال الحق ٢٧٦ ٢٧٤

نتائج الموازنة بين المصـالح ٢٢٧ ٢٧٥

٣ ـ عدم مشروعية المصـــلحة ٢٧٨ ٢٧٦

تطبيقات تشريعية تأكيدا لمعيار المصلحة ٢٨١ ٢٧٨

المبحث الثانى : قواعد تطبيق معيار التعسف ... ٢٨٣ ٢٨٢

ـ كيفية تقـــدير اهميـة المصلحة ٢٨٦ ٢٨٤

ـ قواعد الترجيح بين المصالح المتعارضة ٢٨٧ ٢٨٥

	نبذة	صفحة
– ثلاث فروض للموازنة بين المصالح	٢٨٨	٢٨٦
– درجة اختلال التوازن بين المصلحة والضرر للقول التعسف	٢٨٩	٢٨٧
– درجة شديدة فى علاقات الجوار	٢٩٠	٢٨٨
المبحث الثالث : تقدير مسلك المشرع المصرى ازاء معيار التعسف	٢٩٢	٢٩٢
أولا : تقدير مسلك المشرع من حيث المضمون	٢٩٣	٢٩٣
ثانيا : تقدير مسلك المشرع من حيث الشكل	٢٩٦	٢٩٧
خاتمة الباب الأول		٣٠٢
الباب الثانى		
معيار التعسف فى القضاء		
تمهيد وتقسيم	٢٩٩	٣٠٧
الفصل الأول		
معيار التعسف فى القضاء الفرنسى		
المبحث الأول : تطبيقات القضاء لمعيار التعسف وفقا للمادتين ١٣٨٢ – ١٣٨٣ مدنى فرنسى	٣٠١	٣١١
* أول حكم يقيد استعمال الحق بتحقيق مصلحة ، هل هو حكم محكمة Colmar سنة ١٨٥٥	٣٠٤	٣١٣
أول حكم يقيد استعمال الحق بالمصلحة سنة ١٨٤٢		٣١٤
* استقرار القضاء على تقييد استعمال الحقوق بتحقيق مصلحة جادة ومشروعية	٣٠٦	٣١٦
* القضاء بالمعيار الموضوعى وحدة وقضاءالنقض سنة ١٩٧١	٣٠٨	٣١٨

	نبذة	صفحة
* تأكيد قضاء النقض سنة ١٩٧٤ لما قضى به حكم Colmar لفظا ومعنى	٣٠٩	٣١٩
* التعسف فى انهاء المفاوضات وقضاء النقض سنة ١٩٧٢ بالمسئولية مع قيام حسن النيه	٣١٠	٣٢٠
* التعسف فى استعمال حق الملكية (مضار الجوار) نقض سنة ١٩٧٣	٣١١	٣٢١
* التعسف فى استعمال حقوق الدائنية ، واجراءات التنفيذ ، نقض سنة ١٩٧٦	٣١٣	٣٢٣
* الوفاء بالالتزامات العقدية	٣١٥	٣٢٥
* التعسف فى فسخ العقود	٣١٦	٣٢٧
المبحث الثانى : تطبيقات القضاء لمعيار التعسف وفقا لنصوص خاصة		
مسلك جديد للمشرع ازاء تقييد استعمال الحق	٣١٨	٣٢٨
أولا : نص المادة ٩٠٠ مدنى فرنسى المضافة بالقانون الصادر سنة ١٩٧١ (الشرط المانع من التصرف)	٣١٩	٣٢٩
ثانيا : نص المادة ٢ من القانون رقم ٧٢/٦٨٢ (حق الدعوى)	٣٢٠	٣٣٢
ثالثا : نص للمادة ٣/٥٧ المعدله سنة ١٩٥٥ استعمال حق الاسم	٣٢٢	٣٣٣
تقدير مسلك القضاء الفرنسى ازاء معيار التعسف	٣٢٧	٣٣٧
الفصل الثانى		
معيار التعسف فى القضاء المصرى		
المبحث الأول : تطبيقات القضاء لمعيار التعسف فى ظل القانون المدنى القديم		
غيبة نص يحرم التعسف كمبدأ عام	٣٣٦	٣٤٧

في استعمال حق الملكية وقيود الجوار .. ٣٣٧ ٣٤٨
الحقوق الناشئة عن عقد الايجار ٣٣٨ ٣٥٠
في حق الدعوى ٣٣٩ ٣٥٤
حق الطلاق ٣٤٠ ٣٥٤
المبحث الثاني : تطبيقات القضاء بمعيار التعسف في
ظل القانون المدني الجديد ٣٤٣ ٣٥٨
في استعمال حق الدعوى ٣٤٤ ٣٥٩
في استعمال الحق في الاسم ٣٤٦ ٣٦٢
في مباشرة اجراءات الحجز ٣٤٧ ٣٦٣
في حق الانتفاع بالعين المؤجرة ٣٤٨ ٣٦٤
في توقيع الحجز الاداري ٣٤٩ ٣٦٥
في حق فسخ العقد ٣٥٠ ٣٦٥
مدى اتجاه القضاء الى المعيار الموضوعي للتعسف ٣٥١ ٣٦٧
بعض أحكام نادرة تأخذ بمعيار المصلحة .. ٣٥٣ ٣٦٨
ثلاثة أحكام حديثة لمحكمة النقض تمثل اتجاها جديداً ٣٥٤ ٣٧٠
١ ـ الحكم الأول صادر بجلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ وتبعه حكم آخر صدر بجلسة ١٩٧٩/١/٦
٢ ـ الحكم الثاني صادر بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٦٧ .. .. ٣٧٣
٣ ـ الحكم الثالث صادر بجلسة ١٠ مايو ١٩٧٧ وتبعه حكم آخر صدر بجلسة أول نوفمبر ١٩٧٨
دور محكمة النقض حول رقابة القضاء بمعيار التعسف ٣٥٤ ٣٨٢
ـ ما يتصل بالوقائع وما يتصل بالقانون ٣٨٢

– اتجاهان لقضاء النقض حول سلطتها فى الرقابة :
الاتجاه الأول : لا رقابة لمحكمة النقض على قضاء
الموضوع بالتعسف ٣٥٥ ٣٨٤
١ – حكم صادر بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٦
٢ – حكم صادر بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٦٨ ٣٨٥
٣ – حكم صادر بجلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٨ ٣٨٨
الاتجاه الثانى : محكمة النقض تراقب قضاء
الموضوع بالتعسف ٣٥٦ ٣٨٩
١ – حكم صادر بجلسة ١٠ مايو ١٩٧٧ .. .. ٣٨٩
٢ – حكم صادر بجلسة ٢٣ يناير ١٩٧٧ ٣٩٠
٣ – حكم صادر بجلسة ٢٩ ابريل ١٩٧٥ ٣٩١
٤ – حكم صادر بجلسة ٢٦ يناير ١٩٧٠ ٣٩١
٥ – حكم صادر بجلسة ١١ نوفمبر ١٩٦٥ ٣٩٢
٦ – حكم صادر بجلسة ٣٠ يناير ١٩٦٣ ٣٩٢

المبحث الثالث : تقدير مسلك القضاء المصرى ورأينا
الخاص ٣٩٤
– فى ظل القانون المدنى القديم ٣٥٦ ٣٩٥
– فى ظل القانون المدنى الجديد ٣٥٧ ٣٩٦
خاتمة الباب الثانى ٣٩٨
خاتمة الرسالة ٤٠١
قائمة بالمراجع ٤٠٩
فهرس تحليلى ٤٢٩

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٣٢١٤
ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٧٠٨ ٣